

وزارة المالية
مكتب وزير المالية
لجان الطعن الضريبي
قطاع القاهرة والامتدادية وهمال الصعيد
اللجنة القاهرة

بالجلسة السرية المنعقدة بمقر اللجنة بالعنوان ١٥ ش منصور - لاطوغي - القاهرة بتاريخ ٢/٨/٢٠١٥ .

برئاسة السيد المستشار / شحاتة على احمد ابو زيد " نائب رئيس مجلس الدولة " رئيساً

وعضوية كل من :-

الأستاذ / عبد الرحيم حسن حسنين حسن
الأستاذ / رضا علي أحمد السيد
المحاسب / عفت احمد شعبان
المحاسب / عزه عبد السلام حسن
السيد / مصطفى عبد الحميد أحمد
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً
أمين سر اللجنة

(صدر القرار التالي)

في الطعن رقم / ٣١٥ لسنة ٢٠١٣
والمقدم من الطاعن / حسن فرج فواز حسين
ونشاطه مصوغات
عنوان / ٢ ش المغربيين - الدرب الأحمر

ضد

مأمورية ضرائب الدرب الأحمر بشأن ربط الضريبة عن السنوات ٢٠٠٩ ملف ضريبي رقم
٥/٩٣/١٧/١٨٤

الوقائع

تتصل الوقائع في أن الكيان القانوني شخص طبيعي فردي وسبق المحاسبة حتى سنة ٢٠٠٨ وفقاً للأسس
الآتية من واقع الاتفاق باللجنة الداخلية

صافي ربح ذهب ١٨ع رفائع	٧١ جرام × ٥٢ أسبوع × ١٣١,٣٧ ج × ١٠%	٤٨٥٠١,٨٠ ج
صافي ربح ذهب ١٨ع متقلات	٥ جرام × ٥٢ أسبوع × ١٢٥,٦٥ ج × ٩%	٢٩٤٠,٢١ ج
صافي ربح ذهب ٢١ع رفائع	١٥ جرام × ٥٢ أسبوع × ٤٣,٩٣ ج × ٥%	٥٦١٣,٢٧ ج
صافي ربح ذهب ٢١ع متقلات	٩١ جرام × ٥٢ أسبوع × ٤١,٢٧ ج × ٣%	٢٠٠٥٤,٦٨ ج
صافي الربح		٧٧١٠٩,٩٦ ج

وتمت الحاسبة عن سنة النزاع وفقاً للاتية :-



محمد عبد الحليم

ج ٥٦٤٨٨٣	٧٣ جرام × ٥٢ أسبوع × ١٤٨,٨١ ج	مبيعات ١٨ ع رفائع
ج ٥١٨١٢	٧ جرام × ٥٢ أسبوع × ١٤٢,٣٤ ج	مبيعات ١٨ ع متقلات
ج ١٤٤١٣٦	١٧ جرام × ٥٢ أسبوع × ١٦٣,٠٥ ج	مبيعات ٢١ ع رفائع
ج ٧٧٣٩٠٥	٩٣ جرام × ٥٢ أسبوع × ١٦١,٠٣ ج	مبيعات ٢١ ع متقلات
ج ١٥٣٤٧٣٦		إجمالي المبيعات
لم يقدم مستندات		يخصم تكاليف ومصروفات
ج ١٥٣٤٧٣٦		صافي الربح

مع حفظ حق المصلحة في تطبيق المواد ١٧ - ٢٢ - ٢٣ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ١٣٠ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥

وتم الإخطار بنموذج ١٩ ض بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٨ فطعن عليه بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١١ وقبلت المأمورية الطعن شكلا وأحالت الموضوع إلي اللجنة الداخلية المتخصصة والتي لم تتوصل إلي اتفاق فأحالته إلي لجان الطعن الضريبي حيث ورد الملف إلي الامانه الفنية لجان تحت رقم ١٤٩٩٨ بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٩ ومنها لهذه الدائرة والتي قيدته برقم الطعن المائل وحددت له جلسة ٢٠١٥/١/١٨ لنظره وتداول الطعن بجلسات اللجنة على النحو المبين بمحاضرها وذلك بحضور الطاعن نفسه ب رقم قومي ٢٥٣١٢١٨٠١٠١٨٣٣ وبجلسة ٢٠١٥/٥/١٠ تم حجز الطعن للقرار لجلسة ٢٠١٥/٦/٢١ مع التصريح بالاطلاع وتقديم مذكرات ومستندات خلال شهر من تاريخه تم مد الأجل لجلسة اليوم لإتمام المداولة صدر القرار الآتي

الجنة

- بعد الاطلاع علي أوراق الطعن والمداولة قانونا
وحيث إن الطعن استوفي أركانه القانونية فهو مقبول شكلا .
وفي الموضوع : فقد ورد للجنة مذكرة دفاع برقم ٤٥٩٩ بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣ (في الميعاد المصرح به) وتتلخص طلبات الطاعن في الآتي :-

- ١- بطلان المحاسبة حيث أن المنشأة قدمت إقرارها الضريبي طبقا لأحكام المادة ٩٠ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولم تستند المأمورية أية بيانات أخرى وان نشاط تجارة الذهب يحاسب بناء على متوسط السعر السنوي
 - ٢- لم تقم المأمورية باحتساب تكاليف أو مصروفات حيث لا توجد إيرادات دون تكاليف أو مصروفات
 - ٣- المطالبة بتخفيض الكمية المباعة وتحديد الأسعار طبقا لمتوسط الأسعار الصادر من المصلحة
 - ٤- تخفيض عدد أيام العمل إلي ٤٥ أسبوع وذلك لوجود أيام الأعياد (الفطر و الاضحى وشم النسيم والمواسم)
 - ٥- المطالبة بتطبيق التعليمات التنفيذية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ والقرار رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٢
- وفي شأن ما سبق حيث تبين للجنة أن المأمورية استندت في تقديراتها إلي الآتي :-

الإقرار الضريبي :- طبقا لما جاء بمذكرة التقدير أن المنشأة قدمت إقرارها الضريبي بصافي أرباح ٦١١٥١ ج






أخطرت المأمورية المنشأة بنموذجي ٣١ ، ٣٢ فحص بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٧ وتحدد لها يوم ٢٠١٢/١٠/١٨ موعدا للفحص وإحضار كافة المستندات

معاينة المنشأة بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٥ أوضحت بها مساحتها ٣,٥ × ٤ م وتجهيزاتها من فائريانات زجاجية للعرض وموجوداتها من ذهب ٢١٤ بلغ ٢٥٠٧ جرام ومن الذهب ١٨٤ ١٠٩٤,٥ جرام من رفاع ومثقات وقد جاءت المعاينة تفصيليا بمذكرة التقدير (كمية / سعر) وهي جزا لا يتجزأ من هذا القرار ولم تتضمن أوراق الطعن أية بيانات أخرى

واللجنة باستعراض ما سبق ومطالعتها لكافة أوراق الطعن قررت الآتي :-

بخصوص المطالبة ببطان المحاسبة طبقا لأحكام المادة (٩٠ ، ٩٤) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ انه في حالة تقديم المنشأة إقرارها الضريبي غير مؤيد بحسابات أو مستندات فانه يحق لمصلحة الضرائب إجراء ربط الضريبة تقديريا وحيث أن المنشأة الماثلة قدمت إقرارها الضريبي غير مؤيد بالحسابات أو المستندات ومن ثم يكون الإجراء الذي اتخذته المصلحة إجراء صحيحا ووفقا لصحيح القانون ومن تم تلتفت اللجنة عن هذا المطلب

وبالنسبة لباقي الطالبات وبمطالعة اللجنة على المتوسط الشهري السنوي للذهب الواردة للمصلحة من مصلحة دمع المصوغات والموازن خلال سنة النزاع بين مطابقتها لما حددته المأمورية عند محاسبتها لسنة النزاع الأمر الذي تقره اللجنة بتحديد متوسط سعر جرام الذهب ١٨٤ (رفاع ومثقات) بواقع ١٤٢,٣٤ ج وسعر جرام الذهب ٢١٤ (رفاع ومثقات) بواقع ١٦٠,٣٠ ج

وبخصوص المبيعات تطبيقا لما تم الاتفاق عليه عن السنة السابقة للنزاع وعدم وجود معاينات لاحقة للمحاسبة السابقة تقرر اللجنة تحديد المبيعات من ١٨٤ بواقع ٧٦ جرام ومن ٢١٤ بواقع ١٠٦ جرام كالسنة السابقة وهو ما يتناسب مع حجم المعاينة

وبخصوص التكاليف والمصروفات تقرر اللجنة طبقا لقضائها تحديد نسبة صافي ربح ذهب ١٨٤ بواقع ٧% وذهب ٢١٤ بواقع ٤% وهي تجب جميع التكاليف والمصروفات اللازمة لتحقيق هذا الإيراد

أما بخصوص عدد أيام العمل فطبقا لحالات المثل وقضاء اللجنة تقرر تأييد المأمورية لعدد أيام العمل بواقع ٥٢ أسبوع سنويا أما ما يدعيه الطاعن بوجود أيام أعياد ومواسم فهذه الأيام تزداد فيها مبيعات الذهب وليس العكس كما تقرر اللجنة عدم تطبيق م ١٣٥ ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لثبوت تقديم الإقرار الضريبي وكذلك إلغاء م ١٣٦ من القانون نفسه والتي ألغيت بالقانون ١١ لسنة ٢٠١٣ وتأييد المأمورية في باقي المواد المتحفظ بها إذا كان لذلك مقتضى

وتأسيسا على ما سبق تكون الأرباح لسنة النزاع كالاتي :-

سنة ٢٠٠٩ :-

صافي ربح مبيعات ذهب ١٨٤ شامل	٧٦ جم × ٥٢ أسبوع × ١٤٢,١٤ ج × ٧% = ٣٩٣٧٧ ج
صافي ربح مبيعات ذهب ٢١٤ شامل	١٠٦ جم × ٥٢ أسبوع × ١٦٠,٣٠ ج × ٤% = ٣٥٢٨٣ ج
صافي الربح	٧٤٦٦٠ ج

محمد عبد الحليم

فلهذه الأسباب

قررت اللجنة قبول الطعن شكلا
وفي الموضوع بتحديد صافي أرباح النشاط موضوع الطعن لسنة النزاع ٢٠٠٩ بمبلغ ٧٤٦٦٠ ج
(فقط أربعة وسبعون ألف وستمائة وستون جنيها)
وعدم تطبيق م (١٣٥ ، ١٣٦) ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ كالحديثيات وتأييد المأمورية في باقي المواد المتحفظ بها
إذا كان لذلك مقتضي
وعلى المأمورية تنفيذ هذا القرار
وعلى قلم الكتاب إعلان طرفي النزاع بالقرار قانونا
أمين السر



Handwritten signature in blue ink.